**كلمة السيدة آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

**فـــــــــــي**

**"افتتاح المنتدى البرلماني الثالث للجهات"**

**الرباط، 19 دجنبر 2018**

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السادة رؤساء الجهات؛

السيدة والسادة رؤساء مؤسسات الحكامة الدستورية؛

السيدات والسادة النواب والمستشارين؛

Mr le représentant de la Fondation Konrad Adenauer

الحضور الكرام.

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وشركائهما بدعوتهما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا اللقاء باعتباره استمرارية الحوار والتشاور بخصوص إعمال موضوع حقوق الإنسان.

وسعيدة اليوم، بأن أتناول الكلمة لأول مرة، أمام النواب والمستشارين والمؤسسات الوطنية والفاعلين غير الحكوميين، بصفتي رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولأجدد كذلك استعدادي لترصيد تجربة التعاون وتطويرها بيننا بما يساهم في إعمال وضمان حقوق الإنسان.

وإذ أهنئكم السيد رئيس مجلس المستشارين على مسار التشاور قبل انعقاد هذا الملتقى، فإن المؤسسة الدستورية التي توليت رئاستها قبل أيام، والتي لها ولاية عامة تشمل جميع حقوق الإنسان، وكما ينص عليها القانون المنظم، والذي نشر بالجريدة الرسمية في مارس 2018، يتقاطع أفقيا وعموديا مع محاور لقائكم اليوم ومع متطلبات دخول الجهوية المتقدمة مراحلها الحاسمة من حيث التفعيل والتدبير، وهذا ما يتم إثارته خلال الحوار اليوم بالتفاعل مع الأطراف المتعددة.

لقد طرحت الورقة التقديمية للملتقى البرلماني الثالث تساؤلات ذات صلة بترسيخ الديمقراطية والمشاركة والحكامة ضمن الجهوية المتقدمة.

إن هذه المحاورتسائل، من جهة، مسار استكمال القوانين والآليات الخاصة لعمل المجالس الجهوية والحرص من جهة أخرى على التناظر بخصوصها وتفعيلها والنهوض بمشاركة المؤسسات والمواطنين، لتحديد مجالات تدخل لم تتمكن الإدارة المركزية من الإنكباب عليها أو تم إغفالها.

**السيدات والسادة؛**

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة في أفق 2030 وتأكيدها على المقاربة التشاركية وتعدد قنواتها وإشراك المواطن.

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من منطلق التزام المغرب في العديد من الآليات الدولية، لاسيما العهد الدولي للحقوق للاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الذي يؤطر معظم الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، يشدد على أن مواصلة عملية ملاءمة التشريعات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، هي عملية ذات أهمية بما يرسخ تفعيل الجهوية المتقدمة بآلياتها المؤسساتية وغير المؤسساتية، وبما يضمن إعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستحضار التعليقات ذات الصلة بهذه الحقوق بما فيها الحق في الماء والصحة والحق في التغذية، والتفاعل مع تقارير المقررين الخاصين في هذا المجال.

إن عملية الملاءمة لا تنحصرفقط بالتشريعات، بل هي كذلك عملية النهوض بما يمكننا من الاستفادة من الكفاءات الجهوية وبلورة استراتيجيات ذات مؤشرات واضحة على المدى المتوسط والبعيد بخصوص التنمية ومشاركة المواطنين.

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واستحضارا لعدد من الأحداث التي عرفتها مناطق وجهات بالمغرب، يرى أن على المخططات التنموية أن تصوغ مسارات تشاركية في إطار معادلة ثلاثية الأبعاد تضمن احترام حقوق الإنسان بعلاقتها بالديمقراطية وهما معا بعلاقتها بالتنمية.

وسيكون المجلس رهن إشارة مجلسي البرلمان لتقديم آرائه الاستشارية الضرورية وليتقاسم معهما اقتراحاته بخصوص إشكالات يولي لها أولوية لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ومنها الصحة والتعليم والمساواة والولوج للعدالة.

**الحضور الكريم؛**

إن الجهوية المتقدمة، عنوان للحكامة بأبعادها المؤسساتية وغير المؤسساتية، وتفعيلها مسار متجدد، سيتطلب بالضرورة متابعة الحوار والنقاش على المستوى الجهوي وعلى محاور محددة لبلورة تعاقد اجتماعي واقتصادي وثقافي يضمن العدالة والمساواة وكرامة المواطنين وتحقيق التنمية.

والســــــــــــــــــــلام